تحرك عاجل

فليوضَع حدٌ لاستخدام الموسيقى في تعذيب السجناء

أُغشِيَ على سجين الرأي د. محمد الركن في زنزانته في سجن الرزين في الإمارات العربية المتحدة يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني بعد أن أذاعت سلطات السجن عمداً صخباً عالياً للغاية فيما قد يُعَد من قبيل التعذيب.

فقد استيقظ السجين الرأي د. محمد الركن من نومه يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني على صوت موسيقى صاخبة يتردد من السماعات في سجن الرزين في أبوظبي. ودق أجراس الطوارئ في زنزانته المقفلة، لكن لم يستجب له أحد، وفقد الوعي. ثم جاء الحراس الذين يتابعون كاميرات المراقبة المثبتة في الزنازين عندما رأوه ممدداً على الأرض. ولمَّا وجدوه غائباً عن الوعي أخذوه على كرسي متحرك إلى عيادة السجن. ووجد الأطباء أن الدكتور محمد الركن يعاني من ارتفاع ضغط الدم. وأُعيد في وقت لاحق إلى زنزانته التي تُغلَق عليه من العاشرة ليلاً إلى الخامسة صباحاً. وفي الصباح بدأت سلطات السجن تذيع موسيقى صاخبة من جديد. وشعر د. محمد الركن بألم في أذنه ونُقِلَ ثانية إلى عيادة السجن حيث شُخِّصَت حالته على أنها التهاب في الأذن أدت الموسيقى الصاخبة إلى تفاقمه.

ويقضي د. محمد الركن حكماً بالسجن عشر سنوات بتهمة " التآمر لقلب نظام الحكم"، صدر في 2 يوليو/تموز 2013 في المحاكمة المعروفة باسم قضية "الإمارات 94"، وهي محاكمة ذات دوافع سياسية اتسمت بالجور الشديد. وزعم عدة أشخاص ممن حوكِموا معه أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، وقدموا أدلة على ذلك، لكن لم يُجرَ تحقيق مستقل في أي من هذه المزاعم. ولم تستجب السلطات لطلب "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب" زيارة البلاد.

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

لحث سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة على ضمان حماية السجناء في سجن الرزين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك الصَخَب الشديد، والسماح لهم بالاتصال بمحامين من اختيارهم وبأسرهم وتلقي أي رعاية طبية قد يحتاجون إليها؛

وحثها على قبول طلب "المقرر الخاص المعني بالتعذيب" خوان مندیز السماح له بزيارة الإمارات العربية المتحدة والتحقيق في اتهامات ممارسة جهاز أمن الدولة للتعذيب؛

ودعوتها إلى الإفراج عن د. محمد الركن وكل سجناء الرأي الآخرين على الفور ودون قيد أو شرط، حيث أنهم محتجزون لمجرد أنهم مارسوا سلمياً حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 8 يناير/كانون الثاني 2016 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء
سمو الشيخ محمد بن راشد المكتوم
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 212000
دبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: 4044 330 4 971+
البريد الإلكتروني: info@primeminister.ae
تويتر: @HHShkMohd
طريقة المخاطبة: سموكم

وزير الداخلية
الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

وزارة الداخلية
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي،
قرب جامع الشيخ زايد
ص. ب. 398
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: 5780 441 2 971+ / 2762 402 2 971+
تويتر: @SaifBZayed
البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني:

https://www.moi.gov.ae/en/contactus/contactusform.aspx

طريقة المخاطبة: سموكم

وإرسال نسخ إلى:

ولي عهد أبوظبي

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد العزيز آل سعود

ص. ب. 124

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 6622 668 2 971+

تويتر: @MBZNews

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للإمارات العربية المتحدة المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

فليوضع حد لاستخدام الموسيقى في تعذيب السجناء

معلومات إضافية

د. محمد الركن محامٍ بارز معني بحقوق الإنسان من إمارة دبي، والرئيس السابق "لجمعية الحقوقيين" في الإمارات العربية المتحدة. وقد ألقى ضباط من "جهاز أمن الدولة" القبض عليه في الساعات الأولى من يوم 17 يوليو/تموز 2012 وهو متوجه بسيارة إلى مركز للشرطة في دبي للاستفسار عن ابنه، راشد محمد الركن، وزوج ابنته، عبد الله الهاجري، اللذين قُبِضَ عليهما قبل ذلك بساعات. وفي اليوم التالي، اقتاده 17 من أفراد الأمن إلى منزله، حيث فتشوا المنزل وصادروا جميع أجهزة الحاسوب، والحواسيب اللوحية من نوع آي باد، والكتب، والمجلات، وحافظات الصور الفوتوغرافية الخاصة بالأسرة، وكل ما لديها من أقراص الفيديو الرقمية (دي في دي)، بما في ذلك تلك الخاصة بالأطفال. وأُخضِع د. محمد الركن على مدى الأشهر الثلاثة التالية للاختفاء القسري واحتُجِزَ بمعزل عن العالم الخارجي في مكان غير معلوم. وحُكِمَ عليه في يوليو/تموز 2013 بالسجن عشر سنوات والخضوع للمراقبة لمدة ثلاث سنوات بعد انقضاء مدة السجن، في نهاية محاكمة شديدة الجور لأربعة وتسعين من دعاة الإصلاح، وهي المحاكمة التي باتت تُعرَف بقضية "الإمارات 94".

وزعم كثير من المتهمين في قضية "الإمارات 94" وغيرهم ممن حُوكِموا أمام "دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا" أثناء مثولهم أمام هيئة المحكمة أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة، حيث كانوا محتجزين في أغلب الحالات بمعزل عن العالم الخارجي لأشهر في منشآت احتجاز سرية تابعة "لجهاز أمن الدولة". ولم تحقق "دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا" بشكل وافٍ في هذه المزاعم، برغم الأدلة المتزايدة على أن "جهاز أمن الدولة" ينتهك حقوق المحتجزين.

وفي مارس/آذار 2013، أوصى "الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة" الإمارات العربية المتحدة "بالتحقيق على وجه السرعة وبطريقة محايدة في كل مزاعم التعذيب، والملاحقة القضائية للمسؤولين عن إصدار الأمر بالتعذيب أو سوء المعاملة، أو تنفيذه، أو السكوت عنه". كما أوصى الفريق بأن توجه الإمارات العربية المتحدة "دعوة مفتوحة لزيارة البلاد إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب". وأفادت "مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين"، في تقريرها إلى "مجلس حقوق الإنسان" في مايو/أيار 2015، بأنها تلقت أدلة يُوثَقُ بها على تعرض المعتقلين الذين يُحتَجَزُون بمعزل عن العالم الخارجي في منشآت احتجاز سرية للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وشددت على أن أي معلومات يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة ينبغي ألا يؤخذ بها كدليل، وإنما ينبغي أن تستخدمها سلطات الإمارات العربية المتحدة في الملاحقة القضائية لمرتكبي التعذيب.

وتذيع السماعات التي رُكِّبَت أخيراً في سجن الرزين موسيقى عالية للغاية، بما في ذلك النشيد الوطني وقسم الولاء للإمارات العربية المتحدة، بشكل متقطع بين الساعة العاشرة ليلاً والساعة الثانية صباحاً. وجميع السجناء الستين الذين أُدينوا في القضية نفسها مع الدكتور محمد الركن محتجزون في هذا السجن.

وفي أغسطس/آب 2013، أضرب 18 سجيناً في سجن الرزين عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة الذي يتعرضون له على أيدي سلطات السجن، بما في ذلك تعرضهم للضرب على أيدي حراس السجن وتقييد الزيارات الأسرية. وشكوا كذلك من إظلام الزنازين وقالوا إن سلطات السجن أوقفت أجهزة تكييف الهواء عمداً عندما كان الجو حاراً. وأُصِيب ثلاثة سجناء كانوا ضمن المجموعة الأولى من المضربين عن الطعام المؤلفة من ستة أفراد بدأوا الإضراب في 31 يوليو/تموز 2013 بالإعياء في الفترة بين 21 و28 أغسطس/آب.

انظر التحرك العاجل UA 238/13 للاستزادة من التفاصيل
(http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE25/009/2013/en). وتعرض عشرة على الأقل من

سجناء الرأي لسوء المعاملة في سجن الرزين في يونيو/حزيران 2014. انظر التحرك العاجل UA 149/14 (https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/013/2014/en/).

وطلب "المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة"، خوان منديز، في أكتوبر/تشرين الأول 2015 السماح له بزيارة الإمارات العربية المتحدة في النصف الأول من عام 2016 والتحقيق في اتهامات ممارسة "جهاز أمن الدولة" للتعذيب. ولم تقبل الحكومة هذا الطلب وكذلك طلبات أربعة آخرين من المقررين الخاصين.

ووثقت منظمة العفو الدولية قضية "الإمارات 94" في تقريرها: "لا حرية هنا" – إخراس المعارضة في الإمارات العربية المتحدة، الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 (http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/018/2014/en).

الاسم: محمد الركن

الجنس: ذكر

تحرك عاجل: UA: 270/15 رقم الوثيقة: MDE 25/2944/2015 بتاريخ: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015